السيسي: مصر ستظل داعمة للقضية الفلسطينية

شدد الرئيس عبدالفتاح السيسي، على أن مصر ستظل داعمة لأي جهد مخلص يضمن التوصل لحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية استنادا إلى قرارات ومرجعيات الشرعية الدولية وحل الدولتين وما تضمنته المبادرة العربية، على نحو يحفظ الحقوق الأصيلة للشعب الفلسطيني، الأمر الذي من شأنه صياغة واقع جديد بمنطقة الشرق الأوسط يحقق تطلعات شعوبها في الاستقرار والبناء والتنمية والتعايش في أمن وسلام.

جاء ذلك خلال لقاء الرئيس السيسي، في اليوم الأول لزيارته للولايات المتحدة بمقر إقامته بواشنطن في (بلير هاوس)، مع جاريد كوشنر كبير مستشاري الرئيس الأميركي.

وصرح السفير بسام راضي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن اللقاء تناول التباحث حول تطورات القضية الفلسطينية وعملية السلام بمنطقة الشرق الأوسط؛ حيث أكد الرئيس السيسي ضرورة تفاعل المجتمع الدولي لإنهاء المعاناة الإنسانية في سائر أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة قطاع غزة.

تعهد بإعادة الكلمة إلى الشعب

الجزائر: بعد موافقة البرلمان.. عبدالقادر بن صالح رئيساً مؤقتاً للبلاد

◆ مظاهرات في شوارع العاصمة رفضاً لتعيين صالح

عبدالقادر بن صالح

تعهد الرئيس الجزائري المؤقت عبد القادر بن صالح، بـ«العمل بإخلاص» من أجل إعادة الكلمة للشعب لانتخاب رئيسه.

جاء ذلك في أول تصريح لبن صالح، رئيس مجلس الأمة (الغرفة الثانية للبرلمان الجزائرية)، إثر توليه تلقائيا مهام رئيس الدولة مؤقتا لثلاثة أشهر خلفا للرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة الذي أعلن البرلمان شغور منصبه، بعد أسبوع من استقالته إثر انتفاضة شعبية دامت أسابيع.

جاء ذلك بعد جلسة للبرلمان بغرفتيه انعقدت بالعاصمة، لترسيم شغور منصب رئيس الجمهورية بناءً على قرار من المجلس الدستوري.

وقاطعت الجلسة أهم أحزاب المعارضة بدعوى أن بن صالح هو أحد رموز نظام بوتفليقة الذين طالب الشعب برحيلهم.

وجاءت الجلسة طبقا للمادة 102 من الدستور التي تنص على أن «في حال استقال رئيس الجمهورية أو توفي، يجتمع المجلس الدستوري وجوبًا، ويثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، وتبلغ فورًا شهادة التصريح بالشغور النهائي إلى البرلمان، الذي يجتمع وجوبًا».

ووفق نفس المادة، فإن رئاسة البلاد مؤقتا تعود إلى رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح الذي سيتسلم آليا مقاليد الحكم لمدة أقصاها 90 يومًا، تنظم خلالها انتخابات رئاسية لن يترشح فيها حسب نفس المادة.

وفور انتهاء الجلسة، قال بن صالح الذي تولى منصب الرئاسة رسميا: «لقد فرض علي الواجب الدستوري تحمل المسؤولية الثقيلة وسوف تكون بتوفيق الله الى تحقيق الغايات المرجوة».

وتعهد بأنه «في الفترة التي تقدم عليها الدولة سأعمل بإخلاص من أجل الوصول في أقرب موعد لإعادة الكلمة للشعب لانتخاب رئيس الجمهورية وفق قراره السيد».

وأضاف: «أسدي خالص العرفان للشعب الذي عبر عن وحدته وتمسكه بالوطن ورفع شعار التغيير الايجابي» كما أشاد «بدور الجيش الوطني الشعبي الذي أدى وظيفته بمهنية عالية في هذه المرحلة».

وفي رد الفعل على القرار، رفع متظاهرون جزائريون شعارات منددة ببقاء من يصفونهم بوجوه نظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في المرحلة الانتقالية.

وعلى الرغم من تمسك الجيش الجزائري والطبقة الحاكمة بـ"الحل الدستوري"، فإن نسبة كبيرة من أبناء الشعب والمعارضة، ترفض ما أسمته بـ"الباءات الثلاث"، وهم رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الدستوري، الطيب بلعيز، ورئيس مجلس الوزراء، نور الدين بدوي، مطالبين باستبعادهم تماما من المرحلة الانتقالية، واللجوء "إذا لزم الأمر" إلى حل خارج عن الدستور.

وفي هذا الصدد، اعتبر النائب عن حزب جبهة التحرير الوطني، عبد الوهاب بن زعيم، أنه "لا بد من الالتزام بالحل الدستوري"، المتمثل في تنصيب بن صالح رئيسا مؤقتا.

وبن صالح من مواليد 24 نوفمبر 1941 بقرية في تلمسان القريبة من الحدود المغربية، وهو منذ شبابه مسؤول في النظام الذي أسسه حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان الحزب الوحيد الحاكم بين 1962 حتى 1989.

ومثّل بن صالح بلاده أخيرا في القمة العربية التي انعقدت في تونس في 31 مارس. شغل مناصب عدة، فكان نائبا وسفيرا وموظفا وزاريا كبيرا. ويصفه موظف في مجلس الأمة بأنه رجل دائم الابتسام إجمالا. والتحق عبد القادر بن صالح بجيش التحرير الوطني الذي كان يقاتل الاستعمار الفرنسي (1954 – 1962)، وهو في عمر 18 سنة، وكانت الدعاية السياسية من بين مهامه.

لدى استقلال البلاد في 1962، غادر الجيش ليكمل دراسته في كلية الحقوق بجامعة دمشق، قبل عودته إلى الجزائر في 1967 للعمل صحافيًا في يوميّة الشعب في وقت كانت الدولة تحتكر قطاع الإعلام.

وبعد مسيرة في الصحافة الحكومية، تخلّلتها فترة أقل من سنتين كمراسل في الخارج، انتخب بن صالح نائبا في المجلس الشعبي الوطني للمرة الأولى في 1977، ثم أعيد انتخابه مرتين، كما تولى مسؤولية رئاسة لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس لمدة عشر سنوات. في 1989، غادر البرلمان ليبدأ مسيرة دبلوماسية قصيرة، إذ عيّن سفيرا للجزائر لدى المملكة العربية السعودية ثم مديرا للإعلام وناطقا رسميا باسم وزارة الشؤون الخارجية في 1993.

في 1994، أصبح رئيس المجلس الوطني الانتقالي (برلمان المرحلة الانتقالية) الذي أُنشئ بعد حلّ البرلمان وإلغاء الانتخابات التشريعية (ديسمبر 1991 – يناير 1992) التي فاز بدورها الأول حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

في 1997، كان من بين مؤسسي حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي فاز في السنة نفسها بالانتخابات التشريعية، فعاد نائبا مرة أخرى ورئيسا للمجلس الشعبي الوطني الذي تحول إلى الغرفة الأولى للبرلمان بعد إنشاء مجلس الأمة في دستور 1996.

بعد خمس سنوات، عيّنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عضوا في مجلس الأمة ضمن «الثلث الرئاسي» في مقابلة الثلثين الآخرين الذين يتم اختيار أعضائهما بالاقتراع غير المباشر. وانتقل بذلك من رئاسة الغرفة السفلى إلى رئاسة الغرفة العليا في 2002، وهو المنصب الذي يشغله إلى اليوم، والذي يجعل منه الرجل الثاني للدولة.

وكما في 2013، بعد بروز احتمال رحيل بوتفليقة عن الحكم نتيجة إصابته بجلطة في الدماغ في 2013 ومكوثه الطويل في مستشفى في باريس، حصل أخيرا جدل في الأوساط الإعلامية حول شرعية تولي بن صالح للرئاسة بالنيابة.

غوتيريش يحث على وقف فوري للمعارك وبدء حوار سياسي

طيران تابع لـ «حفتر» يقصف «مطار طرابلس الدولي»

قصفت طائرة حربية تابعة لقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، صباح أم، «مطار طرابلس الدولي» الذي تسيطر عليه قوات تابعة لحكومة الوفاق الوطني، بحسب شهود عيان.

وأفاد الشهود، أن الطيران الحربي قصف المطار، بعد أن كان يحلق في سماء المنطقة (جنوب العاصمة) منذ ساعات الصباح الأولى.

وذكر الشهود بأن محيط المطار لم يشهد الثلاثاء مواجهات مسلحة، بعد أن ظل خلال الأيام الماضية مسرح قتال بين قوات حكومة «الوفاق» المعترف بها دوليا وقوات حفتر الذي يقود الجيش في الشرق.

وشهد المطار عمليات كر وفر بين الجانبين، هو ما يفسر تبادل الطرفين إعلان السيطرة عليه، الذي يعد بالنسبة لقوات حفتر محطة استراتيجية للانطلاق نحو العاصمة؛ رغم كونه لا يعمل حاليا.

لكن إعلان كل طرف السيطرة على المطار لا يعني السيطرة النهائية؛ فهي تدوم لساعات فقط حتى يتلقى الطرف الآخر الدعم العسكري ويتمكن من استعادة المطار، وهكذا يتكرر الأمر.

جدير بالذكر أن «مطار طرابلس الدولي» متوقف عن العمل منذ العام 2014، بعدما تعرض للاحتراق بالكامل على خلفية معارك بين ميليشيات متنافسة.

من جهته، حث الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الثلاثاء، جميع الأطراف الليبية على وقف فوري للمعارك في طرابلس وحولها، وبدء حوار من أجل التوصل إلى حل سياسي.

وقال ستيفان دوغريك، المتحدث الرسمي غوتيريش، إن الأخير «يحث على الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية من أجل خفض التصعيد ومنع نشوب صراع شامل».

وأضاف أن الأمين العام «يؤكد أنه لا يوجد حل عسكري للصراع في ليبيا، ويدعو جميع الأطراف إلى البدء فورا في حوار للتوصل إلى حل سياسي، والممثل الخاص للأمين العام في ليبيا (غسان سلامة) على استعداد لتسهيل هذا الحوار».

وذكّر غوتيريش «جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان لضمان سلامة جميع المدنيين»، مؤكدا أن كل الليبيين «يستحقون السلام والأمن والازدهار واحترام حقوق الإنسان»، حسب البيان ذاته.

الحكومة السودانية تنفي تنحّي البشير

الاعتصام مستمر أمام مقر القيادة العامة للجيش بعد إطلاق نار

يواصل آلاف المتظاهرين المناهضين للرئيس السوداني عمر البشير الاعتصام لليوم الرابع على التوالي خارج مقر القيادة العامة للجيش، رغم ليلة شهدت إطلاق الغاز المسيل للدموع من قوّات الأمن وتدخل عناصر الجيش الذين أطلقوا الرصاص في الهواء.

وتجمّع آلاف المتظاهرين أمام المجمع المحصّن في الخرطوم منذ السبت حيث دعوا المؤسسة العسكرية لدعم مطالبهم باستقالة الرئيس عمر البشير وتشكيل حكومة انتقالية.

ويعد التجمع الأكبر منذ اندلعت التظاهرات في ديسمبر على خلفية قرار الحكومة رفع أسعار الخبز بثلاثة أضعاف، قبل أن تتحول إلى حراك شعبي واسع النطاق ضد حكم البشير المستمر منذ 30 عاما.

وفي وقت مبكر أمس، أطلق عناصر من جهاز الأمن والمخابرات الوطني وشرطة مكافحة الشغب الغاز المسيل للدموع في محاولة فاشلة لتفريق المتظاهرين، وفق ما أفاد منظمو الحركة الاحتجاجية.

وقال شاهد لوكالة فرانس برس «كان هناك إطلاق كثيف للغاز المسيل للدموع، فتح الجنود بوابات المجمع بعده للسماح للمتظاهرين بالدخول».

وأضاف «بعد دقائق، أطلق جنود النار في الهواء لإبعاد عناصر الأمن الذين أطلقوا الغاز المسيل للدموع»، بحسب قوله.

وسمع مراسل وكالة فرانس برس من على بعد خمسة كيلومترات من المقرّ إطلاق النار لنحو أربع دقائق.

ومنذ اندلعت التظاهرات في ديسمبر، امتنعت القوات المسلحة عن التدخل. ونفّذ عناصر الأمن وشرطة حملة أمنية ضد المتظاهرين.

ودعا المحتجون القوات المسلحة الى حمايتهم بينما يواصلون اعتصامهم خارج مقر القيادة العامة للجيش الذي يضم وزارة الدفاع ومقر إقامة الرئيس عمر البشير.

وتعهد وزير الدفاع السوداني الفريق ركن عوض بن عوف بأن القوات المسلحة «لن تسمح بانزلاق البلاد نحو الفوضى».

وقال خلال اجتماع لكبار قادة الجيش «إن القوات المسلحة ليست ضد تطلعات وطموحات وأماني المواطنين، لكنها لن تسمح بانزلاق البلاد نحو الفوضى ولن تتسامح مع أي مظهر من مظاهر التفلت الأمني».

وفي بيان منفصل، شدد رئيس الأركان المشتركة كمال عبدالمعروف على «وحدة وتماسك المنظومة الأمنية (القوات المسلحة، قوات الشرطة، جهاز الأمن والدعم السريع)، وقيامها بواجباتها في حفظ الأمن وحماية المواطنين في تكامل وتنسيق للأدوار».

ويشير مسؤولون إلى أن 38 شخصا قتلوا في أعمال عنف على صلة بالتظاهرات منذ ديسمبر.

وقال وزير الداخلية السوداني بشارة جمعة إن سبعة متظاهرين قتلوا السبت، تاريخ عودة التعبئة الى حركة الاحتجاج بعد فترة من الهدوء، عندما حاولت قوات الأمن تفريقهم، وجرح 15.

النظام يستهدف ريفي إدلب وحماة

مقتل وإصابة 8 من قوات الأسد في حماة

النظام السوري يستهدف إدلب من جديد

أفادت مصادر سورية بمقتل ثلاثة من عناصر القوات النظامية السورية، وإصابة خمسة آخرين في هجوم شنته المعارضة على موقع للجيش بمحافظة حماة وسط سورية فجر أمس.

وقال مصدر مقرب من القوات الحكومية السورية: «أحبط الجيش السوري هجوما بالأحزمة الناسفة فجر أمس على نقطة له قرب مدينة طيبة الأمام في ريف حماة الشمالي وقتل أربعة مهاجمين فيما قتل جراء الهجوم ثلاثة عناصر من الجيش وأصيب خمسة آخرون بجروح».

من جانبه، قال مصدر عسكري، في بيان له، إن «مجموعة مسلحة ترتدي الأحزمة الناسفة ومتنكرة باللباس الشعبي للمزارعين هاجمت على إحدى نقاطنا العسكرية باتجاه طيبة الإمام بريف حماة الشمالي، وعلى الفور تم اكتشافهم من حراس النقطة، والتعامل معهم بالنار، وإفشال الهجوم على الرغم من إقدام بعض الانتحاريين على تفجير أنفسهم بالتزامن مع رمايات كثيفة بقذائف الهاون والرشاشات المتوسطة والثقيلة وقد أسفر الاشتباك عن مقتل ثلاثة من عناصرنا، ومقتل كامل عناصر المجموعة الإرهابية، وتدمير الدبابة التي قدمت الدعم لهم بعد انكشاف أمرهم».

من جانبه، قال قائد عسكري في الجبهة الوطنية للتحرير، إن «أربعة انغماسيين من فصيل أنصار التوحيد يرتدون أحزمة ناسفة تسللوا إلى نقطة للقوات الحكومية السورية في مداجن طيبة الأمام وقتلوا جميع عناصر النقطة وهم 10 ودمروا النقطة وبعض الآليات».

وتتبادل القوات الحكومية وفصائل المعارضة الهجمات على نقاطها بشكل متكرر في محافظتي حماة وإدلب من خلال الاعتماد على الهجوم الخاطف والانتحاريين، حيث سقط عشرات القتلى والجرحى من الجانبين خلال الأشهر الماضية.

من جهة أخرى، أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس، تواصل عمليات القصف ضمن مناطق الهدنة المزعمة بين تركيا وروسيا، في ريفي إدلب وحماة.

وقال المرصد في بيان: «استهدفت قوات النظام بقصف صاروخي، أماكن في اللطامنة وكفرزيتا بريف حماة الشمالي، والعنكاوي والشريعة والحويز وقلعة المضيق والحويجة وباب الطاقة والعمقية بسهل الغاب في ريف حماة الشمالي الغربي، وأماكن أخرى في تلمنس وجرجناز وأطراف معرة شورين ضمن القطاعين الجنوبي والجنوبي الشرقي من الريف الإدلبي».

وأضاف أن صاروخين بالستيين أطلقتهما البوارج الروسية في البحر المتوسط، سقطا على مناطق في مدينة جسر الشغور بريف إدلب الغربي، وسط توجه سيارات الإسعاف إلى المنطقة وسقوط ما لا يقل عن 12 مدنيا بينهم سيدة و9 أطفال بعضهم في حالات خطرة».

السعودية ترحب بتصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة «إرهابية»

رحبت المملكة العربية السعودية بقرار واشنطن تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة «إرهابية» واصفة إياه بأنه «خطوة عملية وجادة في جهود مكافحة الإرهاب».

ونقلت وكالة الأنباء السعودية (واس) عن مصدر مسؤول بالخارجية السعودية القول في بيان إن «القرار الأميركي يترجم مطالبات المملكة المتكررة للمجتمع الدولي بضرورة التصدي للارهاب المدعوم من إيران».

وشدد المصدر تصريحه على «ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا حازما بالتصدي للدور الذي يقوم به الحرس الثوري الإيراني في تقويض الأمن والسلم الدوليين».

وكان الرئيس الاميركي دونالد ترامب اعلن رسميا الاثنين تصنيف الحرس الثوري الايراني «منظمة ارهابية اجنبية» في قرار شمل ايضا فيلق القدس التابع للحرس.

مقتل 14 طفلاً في انفجار صنعاء

قال صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف) إن «انفجارا» وقع الأحد في العاصمة اليمنية صنعاء أدى إلى مقتل 14 طفلا وإصابة 16 آخرين.

وكان بيان صدر في وقت سابق عن منسقة الشؤون الإنسانية في اليمن ليز غراندي تحدث عن مقتل 11 يمنيا بينهم خمس طالبات، دون أن توضح ظروف إصابتهم.

وقالت اليونيسيف في بيان «أدّى انفجار في صنعاء هذا الأسبوع إلى مقتل 14 طفلا وإصابة 16 آخرين بجراح خطيرة. هذا ما تمكّنت اليونيسف من التحقق منه، مع احتمال ارتفاع العدد الفعلي للقتلى والجرحى من الأطفال».

وبحسب البيان «وقع الحادث بالقرب من مدرستين».

وكان المتمردون الحوثيون اتهموا التحالف بقيادة السعودية، بشن غارة أدت إلى مقتل وإصابة العشرات. لكن التحالف نفى أن يكون شن أي غارات جوية على صنعاء الأحد.

والحرب في اليمن، أفقر دول شبه الجزيرة العربيّة، مستمرة منذ 2014 بين المتمرّدين الحوثيّين المدعومين من إيران، والقوّات الموالية الحكومية المدعومة من تحالف عسكري تقوده السعودية.

العراق يستضيف مؤتمر حول الإرهاب والحدود

يستعد العراق لاستضافة مؤتمر برلماني لدول الجوار في وقت لاحق من الشهر الجاري، لمناقشة قضايا ذات اهتمام مشترك أبرزها الإرهاب والحدود.

ونقلت صحيفة «الصباح» الحكومية، أمس، عن النائب خديجة علي التركماني، مقررة البرلمان العراقي، القول إن العشرين من الشهر الجاري سيشهد عقد «قمة برلمانية في بغداد، تضم ستة من دول الجوار، هي السعودية، والأردن، والكويت، وسورية، وإيران، وتركيا، وتعقد ليوم واحد بحضور رؤساء برلمانات تلك الدول».

وأضافت «سيتم طرح جميع المواضيع المشتركة بين تلك الدول السياسية والاقتصادية، ومناقشة تأمين الحدود والتأشيرات والجمارك، وملف تنظيم داعش الإرهابي وكيفية حماية الحدود المشتركة لتلك الدول من هذا الخطر».